ملخص السياسة

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

المرأة الريفية وتغير المناخ في الأردن

متدربة تعرض نظامها المائي في المنزل ، محافظة المفرق,
يناير ٢٠١٦.. حقوق الطبع محفوظة © الأمم المتحدة للمرأة / أكتد

تهديد تغير المناخ آخذٌ بالتنامي ويؤثر بشكل خاص على البلدان الأكثر عرضةً للجفاف والتصحر. ولقد أدرك الأردن هذا الخطر، ويتخذ تدابير فعالة لمكافحة آثار تغير المناخ. لكن لا يزال الأردن يفتقر في المجتمعات الريفية والزراعية شديدة التعرض إلى شراكة استراتيجية مع النساء اللواتي لهن دور هام في مواجهة تغير المناخ وبناء القدرات من أجل تهيئة وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على المواجهة.

التحديات

يظهر البحث بأن من أهم المسائل التي سيعاني منها الأردن بسبب تغير المناخ تتصل بالوصول المتدني للمياه مما يؤثر بشكل مباشر وسلبي على الصحة العامة والزراعة والأمن الغذائي. ومن المتوقع أن تنخفض إمدادات المياه بأكثر من ٥٠ متر مكعب لكل شخص في غضون السنوات العشر القادمة مما يجعل الأردن من أكثر الدول جفافاً في العالم بحلول عام ٢٠٢٢. وسينخفض هطول الأمطار بنسبة ١٥٪-٦٠٪ وسترتفع درجة حرارة الهواء بمعدل ١-٤ درجات مئوية. ستؤدي هذه التغييرات المناخية القاسية إلى إحداث تأثير الدومينو من خلال تقليل الإنتاج الزراعي والغذائي مما يهدد نجاة ثلث التنوع البيولوجي في الأردن وتفاقم شح المياه وتبديد النظم الإيكولوجية ومستجمعات المياه، والتسبب في تدهور سبل العيش الاقتصادية، وغيرها الكثير من العواقب الخطيرة الأخرى. وفي سياق أزمة اللاجئين السوريين المستمرة، يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى تقويض الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وبناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة، مما يحول هذا التحدي إلى قضية عالمية تتقاطع مع نوع الجنس والعمر والجغرافيا. وعلى الرغم من الدور النشط الذي يلعبه الأردن في المفاوضات الدولية بشأن السياسات البيئية، فلا يزال النقاش حول تغير المناخ في البلاد محدوداً وغير مدعوم بشكل كاف ببحوث قائمة على الدليل.

النساء في المناطق الريفية في الأردن هن الأكثر تعرضا لتأثيرات تغير المناخ مقارنةً بالرجال، خاصةً وأن النساء يشكلن أغلبية الفقراء ويعتمدن

المؤشرات الرئيسية

- احتل الأردن المرتبة ١٠٧ في مؤشر الضعف العالمي لعام ٢٠١٥، وقياس مدى تعرض البلاد وقدرتها على التكيف مع آثار تغير المناخ[٣].
- يقع أكثر من ٥٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في الأردن في المنطقة القاحلة (هطول الأمطار ٢٥٠ - ٣٠٠ مم)، شديدة الحساسية لتغير المناخ. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن ٤٪ فقط من الأراضي في الأردن قابلة للزراعة وأقل من ١٪ غابات[٤].
- احتل الأردن المرتبة ١٣٤ في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين ٢٠١٦[٥] وما قبل الأخير في مشاركة النساء في القوى العاملة (١٥٪) فقط قبل سوريا (١٣٪).
- من الممكن أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في الأردن بنسبة ٥٪ إذا وصلت مشاركة المرأة في سوق العمل ٢٤٪ وفقاً لخطة رؤية الأردن ٢٠٢٥.
- في عام ٢٠١١، كانت المصادر الرئيسية لانبعاثات الغازات الدفيئة في الأردن هي قطاعات الطاقة والنقل والإنشاءات (٧٣٪) والنفايات والزراعة (١٥٪) والقطاع الصناعي (٩٪) (معهد الموارد الدولية - أداة مؤشرات التحليلات المناخية)

المرأة الريفية وتغير المناخ في الأردن

في سبل عيشهن على الموارد الطبيعية المهددة بتغير المناخ. وفي البلد، يعاني حوالي ٩,١٪ من الأسر التي تعيلها نساء من انعدام الأمن الغذائي أو إنها عرضةً لخطر انعدام الأمن الغذائي، مقارنة بنسبة ٥,٧٪ من الأسر التي يعيلها رجال (دائرة الإحصاءات العامة ٢٠١٣). علاوةً على ذلك، تواجه المرأة معيقات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة تؤثر سلباً على قدرات التكيف. وتواجه النساء اللواتي يتحملن مسؤولية تأمين المياه والغذاء والمحروقات لأغراض الطهي والتدفئة أكبر التحديات. فعند مقارنتها بعدم المساواة في الحصول على الموارد والمعيقات التي تعترض عمليات صنع القرار ومحدودية الحركة، توضع المرأة في المناطق الريفية في وضع تتأثر فيه بشكل غير متناسب بتغير المناخ. لذلك من الأهمية بمكان تحديد ووضع استراتيجيات تراعي الاعتبارات الجنسانية لتستجيب للأزمات البيئية والإنسانية الناجمة عن تغير المناخ.

حقوق الطبع محفوظة © الأمم المتحدة للمرأة / أكد

دورة تدريبية على التربة المائية التي عقدت في محافظة المفرق في ديسمبر ٢٠١٦.

الحل: تمكين المرأة لتصبح عوامل تغير

في مكافحة تغير المناخ، كثيراً ما يتم تجاهل دور المرأة كعامل للتغيير. وغالباً ما ينظر إلى النساء كأعضاء سلبيات في الأسر أو ضحايا غير مباشرة لتغير المناخ. لكن من الأهمية بمكان الاعتراف بالدور الفعلي للمرأة في مجتمعاتها المحلية كمربيات وممارسات وعوامل مؤثرة للتغيير. لذلك فإن تمكين المرأة من تسخير قدراتها القيادية أمر أساسي. ويمكن للمرأة أن تتعلم وتنفذ الإجراءات والاستراتيجيات المتصلة بإدارة المياه والطاقة والزراعة والأمن الغذائي والنمو الاقتصادي وسبل العيش وإدارة النفايات ورسم السياسات.

إن تمكين المرأة في المجتمعات الريفية على مستويات متعددة لبناء المهارات الشخصية والمهنية سيدعم تطور جيل جديد من النسوة الأبطال والداعمات لمعرفة ومواجهة تغير المناخ. وأخيراً، ستؤدي المشاركة والقيادة المتزايدة للمرأة في القوة العاملة وفي أنشطة ريادية وفي المجتمع المدني إلى تمكينها من اكتساب السلطة والتأثير على السياسات الجنسانية وتغير المناخ وخطط التكيف على الصعيدين المحلي والوطني في الأردن.

سياق: يتبوأ الأردن الريادة في الاستجابة لتغير المناخ والمساواة بين الجنسين

لقد بذل الأردن على مدى السنوات الماضية جهوداً إقليمية استجابةً لآثار تغير المناخ. فعلى سبيل المثال، أحرز الأردن تقدماً في دمج اتفاقيات ريو ٢١ في عمليات التخطيط الإنمائي الوطني، بما في ذلك جوانبها الجنسانية. فقد صدر في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٤ تقرير الإبلاغ الوطني الثاني وتقرير الإبلاغ الوطني الثالث من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، حيث سلطا الضوء على تدابير التكيف والإصلاح التي يتعين اتخاذها في القطاعات ذات الأولوية الأكثر حساسيةً لتغير المناخ، مثل الزراعة والأمن الغذائي والمياه والغابات[١١]. ولقد كان الأردن أول بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يركز على دمج الجنس في سياسته المتعلقة بتغير المناخ.

على ضوء ذلك، أظهرت دراسة نشرها الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة في عام ٢٠١٠ مدى قوة قدرة المرأة على إحداث تغيير اجتماعي بالاستفادة من معارفها ومهاراتها وقدراتها، وبالتالي إثراء سياسات الأردن المتعلقة بتغير المناخ. وقد حددت خطة العمل المتعلقة بالمناخ التي تراعي الجنسانية[٦] إطاراً لإدماج المنظور الجنساني في جهود تغير المناخ معترفةً بالدور الجوهري والأساسي للمرأة في قطاعات المياه والزراعة والطاقة وإدارة النفايات والمساهمة الواسعة التي يمكن أن تقدمها المرأة للتكيف مع تغير المناخ ومواجهته.

في عام ٢٠١٣، أصدرت الدولة سياستها الوطنية لتغير المناخ للمملكة الأردنية (٢٠١٣ – ٢٠٢٠)[٧]، وهي أول سياسة وطنية شاملة لتغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعكس أولويات في قطاعات بيئية وتنموية رئيسية وتسلط الضوء على الاستجابة للآثار السلبية لتغير المناخ وتقترح خيارات مستدامة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة. من الجدير بالذكر أن السياسة الوطنية تعترف بأن «النساء يقدمن إسهامات حاسمة في المشاريع الزراعية والريفية في الأراضي الجافة كمزارعات ورعاة ماشية وعاملات ورائدات أعمال، وأن أكثرهن يشعر بالآثار السلبية لتغير المناخ».

قبل انعقاد مؤتمر الأطراف (COP٢١) في باريس بشأن تغير المناخ في شهر كانون أول ٢٠١٥، شارك الأردن تقريره المساهمة المعتزمة المحددة وطنياً[٨]. وقد سلطت الوثيقة الضوء على هدف البلد غير المشروط للحد من

المرأة الريفية وتغير المناخ في الأردن

انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة ١,٥٪ وتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة ١٢,٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠، في انتظار مساهمة المساعدات الدولية.

لا بد من تحقيق هذه الأهداف بتوجيه من السياسة الوطنية لتغير المناخ في الأردن، ومن خلال تنفيذ عدة مشاريع في قطاعات رئيسية مثل المياه والزراعة. علاوةً على ذلك، أصدر الأردن، استكمالاً لسياسته الوطنية، استراتيجيته وخطة عمله الوطنية لمكافحة التصحر (٢٠١٥-٢٠٢٠)، استراتيجية وخطة العمل الوطنيتان لحفظ التنوع البيولوجي (٢٠١٥-٢٠٢٠)، والاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر (٢٠١٣-٢٠٢٠)، واستراتيجية المياه الوطنية (٢٠١٦-٢٠٢٥) التي تبرز تغير المناخ وتسلط الضوء على دور المرأة القوي في إجراءات التكيف مع تغير المناخ.

تم في عام ٢٠١٤ تم إصدار رؤية الأردن ٢٠٢٥[٩]. والتي من أهدافها «التخفيف من الآثار السلبية للتغيرات البيئية على البشر» من خلال وضع إطار تشريعي مناسب، وتوعية الجمهور، والاستثمار في الاقتصاد الأخضر.

صادق الأردن في عام ٢٠١٥ على إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث (٢٠١٥ - ٢٠٣٠)[١٠]. وتحدد هذه الاتفاقية الدولية عدة أولويات للعمل، بما فيها تعزيز قدرة الحكومة على إدارة مخاطر الكوارث، وتعزيز التأهب للكوارث والاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث من أجل المواجهة. وتشدد الوثيقة بصورة ملحوظة على الحاجة إلى معالجة التكيف مع تغير المناخ كمجموعة فرعية واحدة للحد من مخاطر الكوارث.

أخيراً، وضع الأردن في بداية عام ٢٠١٧ خطته الاقتصادية للنمو الأخضر، وأطلق في شهر آذار عملية الخطة الوطنية للتكيف[٨]، في إطار تنفيذ اتفاقية باريس والمساهمة المعتزمة المحددة وطنياً بهدف دمج التكيف في عمليات تخطيطه.

التكيف كما جاء تعريفه في هذا السياق على أنه «قدرة نظام على التكيف مع تغير المناخ للحد من ضعفه»، فإنه يرتبط أيضاً ارتباطاً وثيقاً بقدرات المجتمعات المحلية على المواجهة والتكيف لرصد وتوقع آثار تغير المناخ. بينما تكمل استراتيجيات التخفيف والتكيف بعضها بعضاً في مكافحة آثار تغير المناخ، فإن موجز السياسات هذا يعطي الأولوية لتدابير التكيف التي لأعمال المرأة الريفية فيه قوة دافعة كبيرة للحد من أثر تغير المناخ، لا سيما في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والمياه.

المنهجية

أعد موجز السياسات هذا في إطار مشروع الأمم المتحدة للمرأة «تعزيز القيادة النسائية في مجال المناصرة الزراعية والوطنية في الأردن (٢٠١٦-٢٠١٧)»، الذي أطلق بالشراكة مع منظمة العون والتعاون التقني والتنمية (آكتيد) بتمويل من الحكومة اليابانية. ويستند هذا الموجز إلى دراسة ميدانية عن قيادة المرأة الريفية وتغير المناخ أطلقت خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٦ بالتعاون مع جمعية النساء العربيات ومركز دراسات المرأة في الجامعة الأردنية. واستهدفت الدراسة قيادات نسائية من إربد والمفرق وعمان حيث أجريت ٣٠ مقابلة شبه منظمة. ويستند الموجز أيضاً إلى نتائج ١٠ مناقشات جماعية عقدت مع نساء من مؤسسات أردنية بارزة في عمان مهتمة بتغير المناخ بما فيها وزارة الزراعة ووزارة البيئة والجمعية العلمية الملكية والاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة والمركز الوطني للبحوث الزراعية والإرشاد الزراعي وغيرها. وقد اخذت الدراسة بالاعتبار نتائج مجموعة أولى من أنشطة التدريب وبناء القدرات التي أطلقت في المرحلة الأولى من المشروع. ويهدف موجز السياسات هذا في نهاية المطاف إلى التعريف بمبادرة المناصرة التي أطلقت من خلال مشروع الأمم المتحدة للمرأة بشأن دور المرأة الريفية في تغير المناخ في الأردن.

تشمل نتائج الدراسة بيانات نوعية، وبالتحديد ردود المشاركين ورؤيتهم بشأن مسألة المرأة وتغير المناخ. وكان ثلثا المجيبين من إربد والمفرق – وكان هناك نساء من كلتا المحافظتين ممثلة على قدم المساواة - والثلث من عمان. كانت النساء التي تم اختيارهن من إربد والمفرق للمشاركة في الدراسة أعضاء ناشطات في مجتمعاتهن المحلية، ويمثلن مجموعة متنوعة من فئات عمرية وخلفيات اجتماعية واقتصادية وقادمات من المناطق التالية: محافظة إربد، منطقة بني كنانة، بني عبيد، المغير، ومدينة إربد؛ ومحافظة المفرق، قرية مغير السرحان، أم الجمال، الباعج، ومدينة المفرق. استهدفت الدراسة النساء اللاتي يشغلن عموما مناصب قيادية في مناطق ريفية مختارة، بما في ذلك في القطاع الزراعي، واللاتي يمكن اعتبارهن عاملات تغيير داخل مجتمعاتهن. أما النساء اللاتي تم اختيارهن من عمان فقد كن «صانعات قرار»، بمعنى أنهن قادرات على مناصرة المرأة أو دفع أجندات تقدمية تستهدف النساء في المناطق الريفية من خلال منظماتهن.

فيما يتعلق بالعناصر الرئيسية للمقابلات والمجموعات المركزة، فقد تناولت المناقشات قضايا المعارف والممارسات والتحديات والفرص المتاحة للمرأة الريفية فيما يتعلق بتغير المناخ؛ العوامل التي سهلت أو أعاقت تولي المرأة مناصب قيادية وقدرتها النسبية على التأثير في صنع القرار من أجل الاستجابة لتغير المناخ؛ وشبكة القوانين والسياسات الداعمة أو المثبطة تجاه تبوأ المرأة مناصب قيادية والمشاركة في خطط واستراتيجيات التخفيف والتكيف. لا يهدف هذا الموجز إلى إجراء مقارنات بين هذه المجموعات

المرأة الريفية وتغير المناخ في الأردن

من المجيبين كنساء من مجتمعات ريفية مقابل نساء من عمان، لكنه يصف من خلال منظور جنساني تنوع المعتقدات والتصورات والمواقف القائمة إزاء تغير المناخ والتهديدات والتحديات من حيث التكيف. واستناداً إلى نتائج المناقشات والمقابلات، يقترح موجز السياسات عدة توصيات ترمي إلى تعزيز دور المرأة الريفية في التجاوب لتغير المناخ.

النتائج الرئيسية

قد أسفرت مناقشات المجموعات المركزة والمقابلات التي أجريت مع نساء من إربد والمفرق وعمان عن أربع نتائج رئيسية تتعلق بتصور المرأة الريفية لتغير المناخ في الأردن. وتشمل هذه النتائج ما يلي:

- لا تزال المعرفة والمعارف النظرية الحالية للمرأة الريفية بشأن تغير المناخ والتكيف محدودة، مما يعيق من قدرتهن ورغبتهن في العمل وإيجاد حلول تكيف طويلة الأجل (النتيجة ١)،
- تعتمد المرأة الريفية على خبرتها الميدانية الحالية وآليات تأقلم للتعامل مع الظروف المناخية المتغيرة، إلا إنها غير قادرة على الاستفادة من معارفها التقليدية في وضع استراتيجيات ملائمة للتكيف المستدام (النتيجة ٢)،
- تعتبر المرأة الريفية نقص الوعي وفرص التواصل والتشبيك والقدرات القيادية عائقاً رئيسياً أمام مشاركتها في معالجة تغير المناخ في مجتمعها المحلي (النتيجة ٣)،
- تفتقر المرأة الريفية إلى رؤية واضحة فيما يتعلق بدورها، الحقيقي أو المتوقع، في صنع القرار من أجل التكيف مع تغير المناخ، مما يحد من قدرتها على تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التكيف والمواجهة كعوامل تغيير محتملة (النتيجة ٤).

١. في الأردن، لا تزال معرفة المرأة الريفية النظرية الحالية وفهمها لتغير المناخ والتكيف محدوداً:

عموماً، أظهرت الدراسة أن المرأة الريفية قد أظهرت معرفة وفهم محدودين بتغير المناخ على المستويين المفاهيمي والنظري. لكن بإمكانها إدراك الآثار السلبية لتغير المناخ من خلال ممارساتها وخبرتها الميدانية. من بين النساء اللاتي أجريت معهن مقابلات في إربد والمفرق، استطاعت ٤٧٪ وصف بعض جوانب تغير المناخ معتمدات في معظم الحالات على تجربتهن في الزراعة في إربد وفي الثروة الحيوانية في المفرق. في حين فهم ١٠٪ فقط

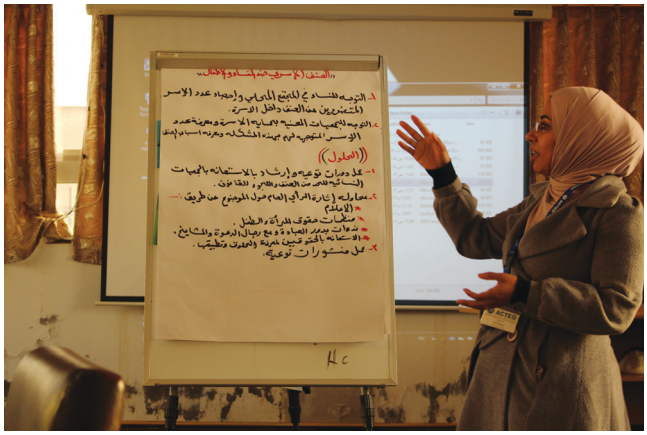

حقوق الطبع محفوظة © الأمم المتحدة للمرأة / أكتد

تدريب لتعزيز قيادة وحقوق المرأة في الزراعة
نظمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة و أكتد في ديسمبر ٢٠١٦ في إربد.

ممن شملتهن الدراسة مفهوم تغير المناخ وصلته بالقطاعات الاجتماعية والاقتصادية في الأردن، وقد استخدم ٨٨٪ تجاربهن الحياتية والميدانية المتنوعة لتحديد المشكلة من خلال ذكرهن اضطراب المناخ أو قضايا التخفيف أو ممارسات التكيف الجيدة أو مبادرات رفع الوعي أو الحاجة إلى المناصرة ورفع الوعي في المناطق الريفية. وقد أدرك ١٥٪ ممن شملتهن الدراسة تغير المناخ بشكل رئيسي من خلال آثاره الضارة على الزراعة وتربية الحيوانات، بما في ذلك الرعي الجائر، و ٢٠٪ من خلال مشاكل التخفيف بما في ذلك التلوث والإفراط في استخدام الطاقات غير المتجددة، و ٢٠٪ من خلال التشريع. وأخيراً، وصف ٤٠٪ ممن شملتهن الدراسة تغير المناخ من خلال أفضل الممارسات المتصلة باستخدام المياه والتكيف الزراعي.

لم يتمكن ما مجموعه ٥٣٪ ممن شملتهن الدراسة أن يظهرن فوراً أثناء المقابلات أي معرفة خاصة بتغير المناخ على الرغم من امتلاكهن مهارات ومناصب قيادية على المستوى المحلي. فعلى سبيل المثال، ذكرت نداء[١]، وهي عضو نشط في جمعية زراعية في محافظة إربد، أن معرفتها بتغير المناخ محدودة. لكنها تعتقد أن الاستجابة لتغير المناخ جزء من مهمة جمعيتها. ووصفت المبادرة الناجحة التي أطلقتها النساء اللواتي زرعن أعشاب عطرية على أسطح المنازل في بلدية مجاورة[٢]، واستخدمتها كمثال للإشارة إلى أنه يمكن تكرار قصص نجاح مماثلة كحلول دائمة وتوسيعها لتشمل مجتمعات أخرى.

أظهرت مشاركات في عمان فهماً جيداً لتغير المناخ، على المستويين المفاهيمي والعملي. حيث ذكر أكثر من ٦٠٪ ممن شملتهن الدراسة بأنهن شاركن في ورش عمل أو إنهن مشاركات في إدارة برنامج متعلق بتغير

المرأة الريفية وتغير المناخ في الأردن

المناخ. فقد أشارت السيدة ميسون،[1] وهي امرأة أجريت معها مقابلة، ومسؤولة عن مشروع لحفظ المراعي في المناطق الريفية، إلى أن معرفة المستفيدات بموضوع تغير المناخ محدودة، وأن رفع الوعي أمر ضروري لتمكين المرأة الريفية من توفير حماية فعالة ومستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية.

٢. تعتمد المرأة الريفية على خبرتها الميدانية القائمة وآليات تأقلم للتعامل مع الظروف المناخية المتغيرة:

أظهرن متجاوبات من إربد والمفرق تمتعهن بمعرفة عملية متعمقة حول الاستجابة لاضطراب المناخ، حيث ربطن في نفس الوقت مسالة تغير المناخ مع الخبرة المكتسبة من خلال عملهن الميداني. ومن بين النساء اللواتي ذكرن أفضل الممارسات المتعلقة بالمياه والزراعة والثروة الحيوانية، ربط نصفهن هذه الممارسات بآثار ونتائج تغير المناخ. ووصفن مجموعة متنوعة من المبادرات التي كن على دراية بها، بما في ذلك على سبيل المثال الزراعة على أسطح المنازل وتقنيات الوقاية من الرعي الجائر وإعادة استخدام المياه الجوفية للزراعة والبستنة المنزلية وتقنيات تربية الدواجن الخضراء وغيرها من الابتكارات الصغيرة ذات الصلة بممارسات المحافظة على وإدارة الموارد الطبيعية.

أشار العديد من المتجاوبات إلى أنه كان من الأجدر تخطيط إدخال تقنيات جديدة بعناية. فقد ذكرت غادة [1] على سبيل المثال، وهي دكتورة بيطرية في المفرق، أن بإمكان إعادة استخدام المياه الجوفية المساهمة في زيادة المرض بين الماشية إذا لم تتم إدارتها بشكل سليم. ورداً على ذلك، اقترحت عقد دورات تدريبية بشأن هذه المسألة وبشأن مشكلة الرعي المفرط مع النساء المشاركات في تربية المواشي وتأمين مبالغ تأسيسية صغيرة من القطاع الخاص المحلي لتمكين هؤلاء النساء على إطلاق مبادرات ذكية مناخياً تتضمن هذه التقنيات. ووفقاً لها، لم يتم إطلاق أي برامج تكيف حتى الآن في منطقتها في هذا القطاع من العمل. عموماً، تعتقد أن المرأة الريفية تعتمد على مجموعة قوية من المعارف والخبرات الميدانية، إلا أن خبرتها لا تزال غير مستغلة في حين يجب أن تصبح أساساً لاستراتيجيات وسياسات التكيف. ونتيجةً لذلك، ما دامت ترى المرأة الريفية أنه غير معترف بخبرتها الحالية أو إنها دون التقييم الفعلي ولا تؤخذ في الاعتبار عند تصميم برامج التكيف الأوسع، فسوف تفتقر إلى القدرة والحوافز للاعتماد على هذه الخبرة لتحديد واقتراح حلول طويلة الأجل لمعالجة تغير المناخ في مجتمعاتهن.

٣. ترى المرأة أن انعدام التوعية والتشبيك والقيادة عائقاً رئيسياً لمعالجة تغير المناخ:

تشير نتائج الدراسة إلى إدراك المرأة الريفية بضرورة نشر تقنياتها وأفضل ممارساتها في مجال الزراعة والثروة الحيوانية والمياه وتكرارها بين المجتمعات التي تنتقل إلى الجيل القادم وتعترف بها الجهات المعنية المحلية والوطنية. فقد أشار ١٠٪ من المشاركات إلى الدور الجوهري للوكالات التي تقدم خدمات الإرشاد الزراعي مثل المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي في نشر الممارسات الجيدة. فقد ذكرت إحدى المتجاوبات، واسمها سما[1] بأن المركز الوطني للبحث والإرشاد قد بدأ بإعطاء تدريبات على الزراعة العضوية كانت بالنسبة لها موضوعاً رئيسياً مع إمكانية كبيرة لتوليد دخل في منطقتها، لكن هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق بين المزارعين والمنظمات المجتمعية المحلية.

أشار ٢٥٪ من المتجاوبات من إربد والمفرق إلى الحاجة إلى مشاركة أفضل للمنظمات المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الاستجابة لتغير المناخ من خلال أنشطة رفع الوعي وحشد المجتمع. أولاً، لأنه ينظر إلى هذه المبادرات على أنها جزء من مهمة هذه المنظمات، وثانياً لأنه كان ينظر إلى عدم وجود تشبيك وتنسيق مناسبين بين هذه الجهات الفاعلة بأنه من القضايا الرئيسية التي تمنع المرأة من الحصول على المعلومات الصحيحة عن الموضوع. تعتقد ميسون[1] من إربد وابتهال من عمان أن للمنظمات المجتمعية القدرة على خلق روابط قيمة داخل المجتمعات حول موضوع تغير المناخ لكن يجب وجود تنسيق أفضل بين أصحاب المصلحة من مختلف القطاعات الاقتصادية. وأفادت المتجاوبات أن عدة مؤسسات من المجتمع المدني والسلطات العامة كانت ترفع الوعي من خلال أنشطة محاضرات وتدريب وبناء قدرات، لكنها لا تشرك بالضرورة معظم المجتمعات الريفية الضعيفة والمعزولة.

وفي عمان، أفادت جميع المتجاوبات بأنهن يشاركن بنشاط في الاستجابة لتغير المناخ من خلال توفير تدريبات أو إدارة مشاريع تستهدف المستفيدين الريفيين. وأبرزن أن زيادة وعي المرأة الريفية بأساليب الحفظ وعمليات تغير المناخ من بين أكثر الطرق فعالية لتعزيز عمليات التكيف مع تغير المناخ في الأردن. وأشارت عالية[1] التي عملت لدى وزارة التنمية الاجتماعية في عمان، إلى أن وزارتها قامت بأنشطة توعية بشأن تقنيات إعادة استخدام المياه الجوفية وجمع المياه بسبب محدودية معرفة المجتمعات المحلية بهذه المسائل. ومن المثير للاهتمام، عندما سئلن عما إذا كن يشاركن بنشاط خبرتهن في مجال تغير المناخ مع نساء أخريات، اعتقدت مستجيبات من عمان بقوة بضورة مشاركتهن في أنشطة تقاسم المعرفة. بينما اعتقدت نساء في إربد والمفرق أنهن لا يتمتعن بكامل القدرة لنقل معلومات عن تغير

المناخ وأفضل ممارسات التكيف، بل يعتمدن على المؤسسات القائمة للقيام بذلك.

أشار ١٠٪ من المتجاوبات إلى دور البلديات والمجالس المحلية في نشر رسائل مناسبة في المناطق الريفية عن تغير المناخ، فضلاً عن الإشراف على ومراقبة برامج ومبادرات أطلقت محلياً بشأن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وأخيراً، أشار ٢٥٪ من المتجاوبات في نفس الوقت إلى ضرورة إدراج تغير المناخ في المناهج الدراسية والجامعية بهدف رفع الوعي بين الشباب والشابات في جميع أنحاء الأردن. ويتماشى هذا الاقتراح مع السياسة الوطنية لتغير المناخ في الأردن التي تقول بضرورة أن تعكس مناهج التدريب المهني والتعليم العالي احتياجات التعليم في مجال تغير المناخ وتدريس المفاهيم البيئية.

٤. افتقار المرأة الريفية في الأردن إلى رؤية واضحة فيما يتعلق بدورها ومسؤولياتها في صنع القرار من أجل التكيف مع تغير المناخ:

أظهرت الدراسة عدم شعور المرأة الريفية بامتلاكها رؤية واضحة لكيفية تأثيرها المباشر على عمليات صنع القرار المتعلقة بتغير المناخ. ومن الأسباب الكامنة وراء ذلك هو أن معرفة وخبرة المرأة الريفية الحالية، وإن كانت واسعة النطاق ومتنوعة، لا تندرج في إطار المناقشة والاستراتيجية الأوسع بشأن تغير المناخ والتكيف معه في الأردن.

عند سؤالهن عما إذا كن يعتقدن بأن للمرأة دوراً تلعبه في الاستجابة لتغير المناخ، لم يكن لدى أكثر من ٨٠٪ من المتجاوبات في إربد والمفرق أي رأي واضح بشأن هذه المسألة على الرغم من إدراكهن لتهديدات تغير المناخ على سبل عيشهن. وكانت الردود متشابهة فيما يتعلق بقدرة المرأة مقارنةً بالرجل على فهم قضايا المناخ والتصرف وفقاً لذلك. وقد أظهرت متجاوبات من إربد والمفرق فهماً محدوداً للحالة العامة لتغير المناخ في الأردن. ونتيجةً لذلك، لم تعتبر النساء الريفيات اللواتي تمت مقابلتهن من خلال الدراسة أنفسهن بأنهن يلعبن أدواراً حيوية في عمليات الاستجابة لتغير المناخ بالرغم من خبرتهن الميدانية القيمة.

اعتبرت متجاوبات في عمان أن عليهن مسؤوليات واضحة لمكافحة تغير المناخ في الأردن. وتعتقد أمل،[١] التي تعمل في مؤسسة بارزة تشارك في المبادرات الجنسانية في عمان، أن لها ولمنظمتها دور هام تلعبه في التكيف مع تغير المناخ، أولاً من خلال رفع الوعي في المجتمعات الريفية، ومن ثم من خلال تشجيع المشاريع التي تركز على ممارسات المحافظة التي تتصل على سبيل المثال بجمع المياه وزراعة المحاصيل المقاومة للجفاف.

وبالمثل، تعتقد ديما،[١] وهي خبيرة مستقلة معنية بالتنمية المحلية في عمان، أن للمرأة دوراً أساسياً في الاستجابة لتغير المناخ في الأردن، لكن لا ينبغي مناقشة الموضوع من خلال منظور جنساني فحسب لأنه يؤثر على جميع السكان. واقترحت أيضاً توسيع نطاق رفع الوعي في المدارس والجامعات.

علاوةً على ذلك، كشفت الدراسة أنه على الرغم من نجاح القيادات النسائية في المجتمعات الريفية في الوصول إلى مناصب قيادية من خلال فرص التعليم العالي بالانضمام إلى أو إنشاء جمعيات خيرية محلية ومن خلال تطوير فرص التشبيك أو إقامة مشاريع صغيرة، إلا إنهن يعتقدن على الرغم من ذلك بأنه تم تحييدهن من العمليات المتصلة بتغير المناخ لسببين رئيسيين هما: لا يعتبر تغير المناخ بعد أولوية عالية[١] على الصعيدين المحلي والوطني؛ والقرارات مركزية في عمان وتعتمد على تشاور تشاركي محلي محدود. وفي ردها، قالت عالية من عمان بضرورة أن يصبح تغير المناخ أولوية وطنية في الأردن، لكن يجب عدم اعتباره «موضوع نقاش ترفيهي للناس المثقفين».

عموماً، واستناداً إلى تصورات المرأة، كشفت الدراسة النقاب عن وجود انفصال واضح بين المجتمعات الريفية وعمليات تخطيط تغير المناخ الحالية على الصعيد الوطني. ولا تعرف أي متجاوبة في إربد والمفرق استراتيجيات وعمليات تغير المناخ المؤسسي أو الحكومي. واعتبرت متجاوبات من عمان أنفسهن مساهمات في عمليات صنع القرار كموظفات في مؤسسات بارزة يعملن على تغير المناخ أو من خلال مشاركتهن الشخصية في إدارة وتنفيذ برنامج. مع ذلك، تدرك هذه النساء أنه ينبغي بذل جهود أقوى لمكافحة تغير المناخ بفعالية من خلال رفع الوعي والتنسيق الفعال ودعم المبادرات المحلية ووضع استراتيجيات وخطط عمل شاملة وتشاركية في مجال تغير المناخ.

التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة، صيغت مجموعة من التوصيات تم توجيهها إلى أصحاب المصلحة في المجتمع المدني والجهات المانحة والسلطات بهدف تعزيز القدرات القيادية للمرأة الريفية لكي تشارك بشكل أفضل في الاستجابات التكيفية لتغير المناخ. وتشمل هذه التوصيات الرئيسية ما يلي:

- تمكين بيئة تعليمية مفضية من خلال الاعتماد غلى الخبرات الحالية للمرأة الريفية وقدرتها على التواصل لتطوير فهم مشترك للجوانب والعمليات الرئيسية المتعلقة بتغير المناخ (التوصية ١)،

المرأة الريفية وتغير المناخ في الأردن

- تعزيز خطط عمل جندر مستدامة ومصممة جيداً تعزز قدرات المرأة الريفية على العمل وتحقيق إنجازات هامة في التكيف مع تغير المناخ (التوصية ٢)،

- تعزيز أصوات المرأة الريفية وقدراتها القيادية لمناصرة استراتيجيات تراعي الفوارق بين الجنسين وسياسات تكيف مع تغير المناخ (التوصية ٣).

١. الاستفادة من خبرة وقدرة المرأة الريفية الحالية على التواصل لتطوير فهم مشترك لعمليات تغير المناخ الرئيسية:

يجب أن يسهم إنشاء بيئة معرفية فعالة بشأن قضايا تغير المناخ أولاً في إعادة وضع خبرة المرأة الريفية في إطار المناقشة الأوسع بشأن التكيف مع المناخ في الأردن، بالإضافة إلى تطوير تصور إيجابي لصاحب المصلحة وصانع القرار لقيمة هذه الخبرة، لا سيما في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية وإدارة المياه. وفي هذا السياق، يجب تحقيق تمكين المرأة من خلال الحصول على مصادر المعلومات والمعارف من خلال ما يلي:

- **تعزيز معرفة المرأة الريفية بالجوانب الرئيسية لتغير المناخ والتكيف معه** في الأردن، والاعتماد على أدوات وآليات وشبكات فعالة لتبادل المعارف. من شأن إيجاد بيئة تعليمية مفضية من هذا القبيل المساعدة على إيجاد فهم مشترك للمبادئ التوجيهية بشأن تغير المناخ بين النساء الريفيات والقيادات النسائية، ومن ثم وضع أرضية لبرامج تشاركية مستدامة لمعالجة تغير المناخ. ومن أجل تحفيز المناقشات والابتكارات في مجال تقاسم المعارف، يجب أن تعتمد مبادرات رفع الوعي على نهج تفاعلي يراعي الفوارق بين الجنسين ويعزز المشاركة النشطة للمرأة الريفية كوسيلة للخروج من عزلتها.

يجب أن تغطي برامج التدريب وبناء القدرات التي تقدم للنساء في المناطق الريفية المواضيع ذات الأولوية في تغير المناخ من حيث الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات، مما يتيح لهن اكتساب فهم شامل لهذه القضية العالمية في الأردن. ومن بين أمور أخرى، يجب تدريب النساء على الإطار القانوني لتغير المناخ في الأردن، بما في ذلك القانون الجديد لحماية البيئة بشأن إدارة الموارد الطبيعية ومراقبتها.

بشكل موازي، وفي سياق اتسم سابقاً بأنشطة تنمية القدرات المتصلة تركزت فقط على مستوى العاصمة، تهدف عمليات اللامركزية التي بدأت في صيف ٢٠١٧ من خلال الانتخابات المحلية في الأردن إلى تغيير ذلك. ونتيجةً لذلك، لا بد من دعم السلطات المحلية لتصل إلى المرأة الريفية من أجل تعزيز التخطيط المحلي الأفضل لحماية البيئة، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ على مستوى المحافظات والبلديات.

أخيراً، يجب أن يعتمد إيجاد بيئة تعليمية مفضية بشأن تغير المناخ على بيانات قائمة على الأدلة متصلة بسياق الأردن. ويمكن أن يؤدي هذا إلى إطلاق عدة تقارير موجزة عن أفضل الممارسات التي تضعها المرأة الريفية في مجال إدارة الموارد الزراعية والمائية وحفظ الغذاء (مثل استخدام الأعشاب العطرية وجمع وتعبئة وتخزين النباتات والبذور) والمحافظة على التنوع البيولوجي وإدارة الغابات.

- **تعزيز قدرات المرأة الريفية على تطوير آراء مستنيرة وتبادل ونقل أفكار جديدة بشأن تغير المناخ.** أولاً، ستستفيد المرأة الريفية الأردنية من فرص جديدة للالتقاء والتعبير عن نفسها والتفكير بشكل خلاق وتوليد أفكار جديدة بشأن تغير المناخ والتكيف معه. ويمكن تسخير هذه العملية من خلال طرق التدريب التشاركي والإرشاد التي تعزز الحافز والانفتاح والفضول والرغبة في المشاركة الشخصية. تشعر النساء الريفيات الأردنيات بقلق خاص عندما تركز هذه الطرق على تهديدات تغير المناخ على سبل عيشهن مما يدفعهن إلى تبني حلول جديدة للتكيف مع تغير المناخ على المستويين الفردي والمجتمعي. ثانياً، تستطيع المرأة الريفية أن تستفيد من بيئة اتصال إيجابية توفر رؤية وأهداف مشتركة في التكيف مع تغير المناخ، وتمكينها من الحشد والمشاركة في مختلف أنواع فرص التشبيك مثل الدورات التدريبية والمحاضرات وجلسات رفع الوعي واجتماعات الطاولة المستديرة وورش العمل.

علاوةً على ذلك، فإن تمكين شبكات المجتمع المدني الحالية - بما فيها الشبكات المجتمعية على شبكة الإنترنت - بشأن قضايا تغير المناخ يمكن أن يخلق آليات جديدة لنشر المعلومات وأفضل الممارسات وأن يوفر الدعم التقني والموارد للمرأة الريفية. ويمكن أيضاً تحفيز الشبكات المهنية للقيام بدور أقوى في نشر المعلومات المتعلقة بتغير المناخ من خلال مزودي خدمات الإرشاد الزراعي ورجال الأعمال وشركات القطاع الخاص المشاركة في التكنولوجيات الخضراء.

- **تعزيز دور المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات النسائية،** في نقل الرسائل والمعلومات الأساسية عن التكيف مع تغير المناخ إلى المرأة الريفية من خلال: بناء معارف ومهارات الموظفين والمدربين، وتعزيز القدرات لحشد النساء والوصول إلى المجموعات الضعيفة والمجتمعات المعزولة، ونشر أدوات وموارد موحدة وأفضل الممارسات، لا سيما تلك التي تركز على الجنس وتغير المناخ. على سبيل

المرأة الريفية وتغير المناخ في الأردن

المثال، أداة تقييم القدرة المؤسسية الشعبية لمنظمة العون والتعاون التقني والتنمية تقيس وتعتمد على القدرات التنظيمية والتشغيلية الحالية لمنظمات المجتمع المحلي في مجالات محددة مهمة بما فيها الجنس وتغير المناخ.

- **تمكين المدارس والجامعات لرفع وعي الطلاب والطالبات حول قضايا تغير المناخ في** الأردن، لدمج تغير المناخ في المناهج وحشد الشباب حول هذا الموضوع بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلي والقيادات النسائية. وفي هذا السياق، فإن إنشاء منصات لتبادل ومناقشة المعلومات عبر الإنترنت وخارج الإنترنت بشأن تغير المناخ تجمع الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور والمنظمات المحلية يمكن أن ييسر الحوار المتبادل والتعلم ويحفز المبادرات التي يقودها الشباب داخل المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية المحيطة.

٢. تعزيز قدرات المرأة الريفية الأردنية للعمل وإحراز تقدم كبير في التكيف مع تغير المناخ في مجتمعاتها:

يساهم وضع خطط عمل فعالة مصممة جيداً تراعي الفوارق بين الجنسين لمواجهة تغير المناخ في الأردن في تمكين المرأة من المناطق الريفية من اتخاذ إجراءات تكيفية ملموسة. ويمكن تحقيق قدراتها على العمل وإحراز تقدم كبير بواسطة:

- **وضع برامج وأدوات وحوافز وتمويل جديدة** لتحسين سبل معيشة المرأة الريفية واستقرار الدخل من خلال دعم الابتكارات المتعلقة بتغير المناخ والوصول إلى الاقتصاد الأخضر. أولاً، يعتبر تمويل التكيف مع تغير المناخ في قطاعي الزراعة والمياه أمراً بالغ الأهمية لضمان تمكين المرأة الريفية في الأردن من مواصلة المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي لمجتمعاتها. ومن ثم، فإن تحسين فرص الحصول على التمويل والخدمات المالية - من خلال المنح والائتمان والقروض والأموال التأسيسية وفتح الحسابات المصرفية والمدخرات والخدمات المالية الأخرى على سبيل المثال - أمر بالغ الأهمية لتحقيق النمو الشامل ورفع الحواجز المتعلقة بإمكانية الحصول على الخدمات المالية التي تعوق المرأة الريفية ورائدات الأعمال على نحو غير متناسب في حياتهن اليومية. ويمكن للمرأة الريفية أن تستفيد من الإدماج المالي المتطور إذا ما أقيمت شراكات مع مؤسسات مالية، وفي حال رفعت الحواجز القائمة على نوع الجنس من أمام سوق العمل، وتم تعزيز المهارات التجارية والمالية للمرأة. ويعتمد هذا الإدماج المالي أخيراً على إنشاء بيئة عمل تفضي إلى الاحترام الكامل لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين وإمكانية الوصول العادل للرجال والنساء.

ثانياً، يجب أن تعمل تعبئة الموارد المالية لمعالجة تغير المناخ على تمكين وضع إطار عمل برمجة ينسجم مع أولويات التكيف المحلية والوطنية، وتعزيز الآليات الاستشارية التي تشارك فيها منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية. علاوةً على ذلك، لا بد من دعم المرأة الريفية لتصميم وتنفيذ مبادرات فعالة للتكيف مع تغير المناخ تلبي احتياجاتها وتحقق توقعاتها وتعتمد على تعزيز سبل عيشها الحالية، وتشجع آليات رصد وتقييم شفافة وفعالة. وعلى وجه الخصوص، يجب تنفيذ أنشطة قوية ونماذج تجريبية لدمج الجنس في مشاريع مستدامة (بما في ذلك إدارة الأراضي والموارد الطبيعية والزراعة الذكية والتخفيف من تغير المناخ وحفظ التنوع البيولوجي) في الأردن.

وأخيراً، وعلى الرغم من الإمكانية التي يمثلها الاقتصاد الأخضر في الأردن، في قطاعات مثل السياحة البيئية أو الطاقة الشمسية أو إدارة المياه أو الزراعة العضوية، إلا أنه لم تتم معالجة أدوار الجنس. وفي هذا السياق، يجب إعادة تفعيل مساهمة المرأة المحتملة في مجال الابتكار الاجتماعي والمشاريع الخضراء التي أغفلت في الأردن، بحيث يسهم التمويل وبرامج التكيف في النهوض بدور المرأة في الاقتصاد الأخضر.

- **تعزيز قدرات الأردن البحثية الاجتماعية والعلمية في مجالي المساواة بين الجنسين والتكيف مع تغير المناخ.** يجب إجراء المزيد من البحوث التطبيقية التعاونية بشأن تغير المناخ في البلد في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والمياه، وإشراك مستخدمين نهائيين - مجتمعات ريفية ونساء. تتمتع هذه القطاعات بإمكانيات قوية لبناء الابتكار والقدرة على المواجهة، لكن أجهدت قدراتها بسبب الضغوط الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة على المجتمعات الريفية التي سببتها الأزمة السورية. ولن يزداد هذا الاتجاه إلا مع الآثار المتزايدة لتغير المناخ. بتحليل هذه الآثار وقابلية التأثر وقدرات التكيف في هذه القطاعات الثلاثة، يجب أن توفر البحوث نظرة ثاقبة على سبل الاستجابة للضغط القائم من خلال تعزيز قدرة المجتمعات الريفية على المواجهة، والتحول إلى نماذج وبرامج استباقية للتكيف، وتعزيز هياكل حوكمة أكثر تعاونية، وإعادة وضع دور المرأة على أجندة صنع القرار وتغير المناخ.

ثانياً، يجب أن تساعد البحوث التطبيقية على تطوير فهم أفضل للآثار والعواقب المحتملة لتغير المناخ على موارد الأراضي والصحة البيئية في الأردن. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن يسهم هذا البحث في تقييم تكلفة التدهور البيئي في الأردن من حيث الوفيات وفقدان الدخل أو استخدام آليات تأقلم يعتمدها الناس لحماية أنفسهم من المخاطر البيئية.

أخيراً، ينبغي أن تساعد مشاركة المرأة الريفية في البرمجة والبحوث المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ في الأردن في تحديد المؤشرات المتصلة المتعلقة بالجنس وإدماجها في نظم الرصد والتقييم للسياسات والاستراتيجيات والإجراءات الوطنية، لا سيما في قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية وإدارة المياه والتنوع البيولوجي وإدارة الموارد الطبيعية.

٣. تعزيز القدرات القيادية للمرأة الريفية لمناصرة وضع استراتيجيات تراعي المنظور الجنساني للتكيف مع تغير المناخ:

لا يتعلق التغير المناخي بالغازات الدفيئة فحسب، بل أيضاً بتهيئة بيئة اجتماعية واقتصادية تعزز النمو المشترك والشامل والمساواة بين الجنسين. وتأتي حياة النساء وسبل معيشتهن في الخطوط الأمامية للتأثيرات المناخية، لا سيما في المناطق الريفية. ومن حق المرأة الريفية أن تنعم بالحماية والحماية الذاتية من الآثار السلبية لتغير المناخ والعيش في مجتمعات مزدهرة. مع ذلك، ففي بلد تكون فيه المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في اتخاذ القرارات المتعلقة بتغير المناخ، فإن الحاجة إلى آليات وحوكمة لتغير المناخ تستجيب للجنس أمر أساسي من أجل تصميم وتنفيذ وتمويل حلول مناخية على نحو فعال ومنصف. ويجب تحفيز المناصرات الريفيات الأردنيات على توطيد قواها وتطوير طرق فعالة لزيادة أصواتهن وإيصال رسائلهن على مستوى السياسات. كما أن دور المجتمع المدني والمنظمات النسائية ووسائل الإعلام أمر بالغ الأهمية لنقل هذه الرسائل.

وفي هذا السياق، فإن دعم خطة التكيف الوطنية الأردنية[٨]، التي طرحت في مطلع عام ٢٠١٧، تمثل فرصة فريدة لإشراك المرأة في عمليات صنع القرار المحلية والوطنية. والهدف من خطة التكيف الوطنية هو مساعدة البلد على إجراء تخطيط شامل للتكيف مع تغير المناخ على المديين المتوسط والطويل. ويعتمد نجاحها على قدرة أصحاب المصلحة والسلطات على تعزيز مبادرات الحوار الشامل والبَنَّاء والتنسيق وبناء القدرات للمرأة الريفية. ويجب أن تساعد هذه العملية أيضاً في إطلاق مشاورات واسعة مع منظمات المجتمع المدني لضمان أخذ احتياجات المجتمعات الريفية وتوقعاتها بالاعتبار. ومن شأن ذلك أيضاً أن يضمن مشاركة المرأة في عمليات الخطط الإقليمية والوطنية للتكيف مع تغير المناخ من خلال آليات تشريعية ومؤسسية أو أنشطة تشغيلية.

الخلاصة

لقد أدت مشاركة الأردن النشطة في تغير المناخ على مدى السنوات العشر الماضية إلى وضع خطط استراتيجية وطنية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. فعلى الصعيد المحلي، بذلت جهود كبيرة لتعزيز المعرفة العملية القائمة واقتسام ممارسات التكيف الجيدة فيما بين المجتمعات الريفية. ومع ذلك، لا يزال هناك انفصال بين التخطيط العالمي وخطط العمل المحلية، وبين صانعي القرار والمجتمعات الريفية، ولا توجد آليات للنساء الريفيات للإسهام في الاستراتيجيات وخطط العمل والتأثير فيها بشكل مفيد.

ومع ذلك، في المناطق الريفية في الأردن، يجب عدم اعتبار النساء مجرد مستفيدات بحاجة إلى توعية. فهن قائدات ومهنيات وممارسات مجتمع مدني ومنتجات زراعيات ورائدات أعمال ونائبات منتخبات قادرات على تشجيع التغيير الإيجابي وتعزيز قدرة مجتمعاتهن على المواجهة. ومن خلال تعزيز مهاراتها القيادية، تستطيع المرأة الريفية أن تساعد في تحديد أولويات جديدة للتكيف الاستراتيجي وإطلاق إجراءات وبرامج فعالة والتنسيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والمشاركة في «التقييم والرصد» والمساهمة في البحوث التشاركية القائمة على الأدلة والمشاركة في جمع التبرعات.

إن إطلاق خطة التكيف الوطنية الأردنية فرصة جديدة لسد الفجوة من خلال تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار ووضع سياسات واستراتيجيات شاملة للجنسين وتعزيز المشاركة الشاملة للمجتمع المدني. علاوةً على ذلك، على وشك أن توفر أجندة الأردن ٢٠١٧ بشأن تغير المناخ فرصاً جديدة للمناصرات من أجل النهوض بحقوق المرأة وضمان أن تعود سياسات التكيف وخطط العمل بفائدة مباشرة على المجتمعات الريفية من خلال تعزيز السلام والنمو الشامل. وتشمل بعض هذه المعالم الرئيسية مراجعة الأردن للأهداف الإنمائية الاستراتيجية في إطار أجندة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠ والمراجعة الاستراتيجية للخطة الاقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (3RP) في سياق الأزمة السورية، وعملية تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ بشأن «المرأة والسلام والأمن» في البلاد، والإطار الوطني للأردن لتحقيق اللامركزية.

المرأة الريفية وتغير المناخ في الأردن

المراجع:

منظمة الصحة العالمية:

/ne/egnahclabolg/tni.ohw.www//:ptth
http://www.who.int/globalchange/projects/adaptation/en/index5.html

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

http://www.jo.undp.org/content/jordan/en/home/ourwork/environmentandenergy/in_depth/

هيئة الأمم المتحدة للمرأة:

«الأردن وتغير المناخ: الآثار والتصورات، وتدابير التكيف في الأردن» تقرير ٢٠١١: برنامج لاندربروغرام، الدكتور مارتن بيك
http://www.kas.de/wf/doc/kas_22643-1522-1-30.pdf?110427114836

أثر تغير المناخ على الموارد المائية:
http://www.just.edu.jo/Centers/QueenRaniaAl-AbdullahCenter/ClimateChange/Documents/ Workshop2 / Nezar_ Presentation[1].pdf

الحواشي

١:
تم تغيير أسماء من شملتهن الدراسة اللاتي تم ذكرهن في قسم النتائج وذلك لضمان السرية.

٢ :
تتصل مبادرة الزراعة على أسطح المنازل المذكورة أعلاه بمشروع أطلقته منظمة العون والتعاون التقني والتنمية (آكتيد) بين النساء الريفيات في إربد والمفرق في عام ٢٠١٦ بدعم من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد ساعدت هذه المبادرة النساء اللاتي لا يملكن أرضاً زراعية من استعمال طرق مبتكرة لزراعة الأعشاب والخضروات على أسطح المنازل بكمية قليلة من المياه وتحسين القيمة الغذائية للنظام الغذائي للعائلة.

٣متوفر من:
http://www3.weforum.org/docs/GGGR16/WEF_Global_Gender_Gap_Report_2016.pdf

٤متوفر من:
http://genderandenvironment.org/resource/jordan-climate-change-gender-action-plan-ccgap-report/

٥متوفر من:
http://www.moenv.gov.jo/AR/PDFs/Climate%20change%20policy_PDF.pdf

٦ متوفر من:
http://newsroom.unfccc.int/7368.aspx

٧ متوفر من:
http://inform.gov.jo/en-us/By-Date/Report-Details/ArticleId/247/Jordan-2025

٨ متوفر من:
http://www.jo.undp.org/content/jordan/en/home/presscenter/pressreleases/2017/04/05/-middle-east-and-north-african-

٩ متوفر من:
http://inform.gov.jo/en-us/By-Date/Report-Details/ArticleId/247/Jordan-2025

١٠ متوفر من:
http://www.unisdr.org/we/inform/publications/43291

١١أنظر طرق نيكزس تعزيز الطرق المتكاملة الشاملة لعدة قطاعات لتحقيق أهداف المياه والطاقة والأمن الغذائي مع ضمان الاستخدام المستدام للموارد:
https://www.water-energy-food.org/about/introduction/

١٢اتفاقيات ريو بشأن التنوع البيولوجي، والتصحر، وتغير المناخ المستمدة من قمة الأرض لعام ١٩٩٢
https://www.cbd.int/rio/

UN Women Jordan Country Office
Jeddah Street, Um-Uthaina Build. 6
Amman - Jordan
Tel: +962 6 52-000-60
Fax: +962 6 551-571-6
jordan.unwomen.org

Planet 50-50 by 2030
Step It Up for Gender Equality

المرأة الريفية وتغير المناخ في الأردن

نبذة عن شركاء المشروع

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

في تموز ٢٠١٠، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهي هيئة تابعة للأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي هذا الصدد، اتخذت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خطوة تاريخية نحو التعجيل بتحقيق أهداف المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وجاء إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة كجزء من جدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة، وجمع الموارد والمهام لتحقيق أثر أكبر. وتتمثل الأدوار الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في دعم الهيئات الحكومية في صياغة السياسات والمعايير والقواعد العالمية؛ ومساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ هذه المعايير، والاستعداد لتقديم الدعم الفني والمالي المناسب للبلدان التي تطلبها، وإقامة شراكات فعالة مع المجتمع المدني؛ وقيادة وتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى تعزيز المساءلة. أنظر الرابط التالي لمزيد من المعلومات http://www.unwomen.org/en/

منظمة العون والتعاون التقني والتنمية (آكتيد)

تأسست منظمة العون والتعاون التقني والتنمية **(آكتيد)** في عام ١٩٩٤، وهي منظمة دولية غير حكومية يقع مقرها العالمي في باريس، فرنسا. تنشط المنظمة في ٣٤ بلدا وتنفذ أكثر من ٣٨٠ مشروعا في السنة تصل إلى أكثر من ١١ مليون مستفيد. وتعمل آكتيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام ٢٠٠٣، استجابة لحالات الطوارئ الرئيسية بالإضافة إلى دعم احتياجات الاستقرار والتنمية في جميع أنحاء المنطقة، إما بعد اندلاع صراع أو في الآونة الأخيرة أحداث الربيع العربي في عام ٢٠١١. تنظر طريقة آكتيد إلى ما هو أبعد من الحالة الطارئة نحو فرص إعادة بناء سبل عيش وتنمية مستدامة طويلة المدى. في أوروبا، يسلط المنتدى العالمي السنوي كونفيرجنس، الذي أنشئ بالشراكة مع أكتد، الضوء على التحديات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة الرئيسية، بما فيها تغير المناخ. للاتصال: cyril.dupre@acted.org . أنظر الرابط التالي لمزيد من المعلومات: www.acted.org

جمعية النساء العربيات

جمعية النساء العربيات هي منظمة غير حكومية غير ربحية أنشئت في عام ١٩٧٠ في الأردن. وتدعو المنظمة إلى الاعتراف بحقوق المرأة بوصفها حقوقاً إنسانية وتعزيز الإصلاح القانوني والسياسي من أجل إحداث تغيير إيجابي. تقيم الجمعية شراكات لتوحيد جهود المرأة في النضال من أجل وضع حد للتمييز ضد المرأة. رؤية الجمعية هي توليد ونشر المعرفة للحث على التغيير في الأدوار الاجتماعية وتوقعات النساء والرجال المتعلقة بالتعليم والسياسة والاقتصاد والثقافة. وتساهم الجمعية في تعزيز منظمات المجتمع المدني النسائية التابعة «لشبكة مساواة» في الأردن، وتعمل مع منظمات مجتمع مدني مستقلة في الأنشطة المجتمعية. وتطبق الجمعية النهج الشامل القائم على المشاركة المبنية على حقوق الإنسان. للاتصال: awo@nets.com.jo

صدرت هذه المطبوعة بمساعدة هيئة الأمم المتحدة للمرأة. إن محتويات هذه المطبوعة هي من مسؤولية آكتيد وحدها، ولا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تعكس آراء الأمم المتحدة.